



حدث ورأي

زيارة خالد بن سلمان لطهران تأكيد على التزام السعودية باتفاق بكين وعلى محورية دور طهران في ضبط ردود فعل الحوثيين

الحدث

زار وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز، يوم الخميس، العاصمة الإيرانية طهران حيث التقى بالمرشد الإيراني علي خامنئي وسلّمه رسالة خطية من الملك سلمان بن عبد العزيز. وشملت الزيارة أيضاً لقاءً مع رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، حيث ناقش الطرفان العلاقات الثنائية. وخلال الاجتماع، أشار اللواء باقري إلى أن علاقات بلاده مع المملكة "تشهد نمواً وتطوراً" منذ توقيع اتفاق بكين في آذار/ مارس 2023، فيما قال وزير الدفاع السعودي إن "العلاقات المهمة بين إيران والمملكة لها أثر كبير على أمن المنطقة". وفي سياق متصل، نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مصادر أمريكية ويمنية أن السعوديين أبلغوا اليمنيين والأميركيين أنهم لن ينضموا أو يساهموا في أي عمل بري في اليمن، خشية الأضرار التي قد تسببها هجمات الحوثيين الانتقامية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة.

الرأي

مع تزايد الحديث حول احتمالات شن هجوم بري على الحوثيين في اليمن، واحتمالات شن هجوم عسكري أمريكي ضد المنشآت النووية الإيرانية في حال فشل مسار المفاوضات، فإن السعودية تريد النأي بنفسها عن مرمى هذه العمليات العسكرية التي قد تضعها في دائرة الانتقام، خاصة وأنها لم تتلق من الولايات المتحدة حتى الآن منظومات دفاع جوي متطورة توفر لها الحماية اللازمة ضد الصواريخ الباليستية والطائرات طيار.

لذلك؛ من المرجح أن الزيارة التي أجراها وزير الدفاع تأتي في سياق تأكيد المملكة على التزاماتها التي جرى التوافق حولها في اتفاق بكين، بما في ذلك عدم استخدام الأراضي السعودية أو أجوائها في أي عمل عسكري ضد إيران، وهو ما حافظت عليه السعودية بصورة ما طوال الأشهر الماضية خلال التصعيد الإيراني "الإسرائيلي".

بالإضافة لذلك؛ فإن تردد السعودية إزاء الاشتراك في هجوم محتمل ضد الحوثيين، يشير إلى أن الرياض تضع الأولوية لتأمين جبهتها الداخلية وتجنب التورط في حرب جديدة بعد سنوات الحرب مع الحوثيين، والتي وضعت أراضي المملكة ومنشآتها الحيوية في مرمى الاستهداف، خاصة وأن جرأة الحوثيين خلال حرب غزة وتحديهم الولايات المتحدة ينذر بأن سلوكهم سيكون أكثر عدوانية في أي مواجهة مقبلة تستهدف القضاء على حكمهم. وعلى الرغم من وجود قنوات اتصال مباشرة بين الرياض وصنعاء، إلا أن الدور الإيراني يظل محورياً من وجهة نظر الرياض في ضمان تجنب انهيار وقف إطلاق النار بين الحوثيين والسعودية.

هذه الديناميكيات تسلط الضوء على التحديات التي تواجه مساعي الأطراف اليمنية، والإمارات، للاستفادة من الموقف الأمريكي الراهن وتحويله إلى قرار استراتيجي بإنهاء حكم الحوثيين؛ حيث تبدو تكلفة العملية البرية الشاملة كبيرة من الناحية الاقتصادية، وكذلك لناحية تداعيتها على مجمل الاستقرار الإقليمي الهش. وبدون موافقة واضحة من السعودية وضمانات أمريكية دفاعية لحماية أراضي المملكة، ستظل العملية البرية الشاملة غير مرجحة، إن لم تكن مستبعدة، وستركز الجهود على أهداف أقل وقابلة للتحقق مثل السيطرة على الحديدة بهدف الحد من قدرة الحوثيين على استهداف الملاحة.

